الأمم المتحدة

مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

تقرير
اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

الدورة الخمسون (٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/54/12/Add.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/54/12/Add.1)

مفوضة الأمم المتحدة السامية
لشؤون اللاجئين

تقرير
اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

الدورة الخمسون (٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/54/12/Add.1)

الأمم المتحدة · نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. وقد صدر تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٢ (A/54/12).

ISSN No. 0251-8074

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	مقدمة	١ - ١٨	١
	ألف - افتتاح الدورة	١ - ٤	١
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٥	١
	جيم - التمثيل في اللجنة	٦ - ١٢	٢
	دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	١٣	٣
	هاء - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٤ - ١٨	٤
الثاني -	أعمال الدورة الخمسين	١٩	٤
الثالث -	مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها	٢٠ - ٢٦	٥
	ألف - الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية	٢٠	٥
	١ - الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية	٢٠	٥
	٢ - الاستنتاج بشأن حماية أسرة اللاجئ	٢١	٨
	باء - الاستنتاج بشأن متابعة المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد اللاإرادي والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والمجاورة ذات الصلة	٢٢	٩
	جيم - المقرر العام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	٢٣	١١
	دال - المقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٠	٢٤	١٢
	هاء - المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين	٢٥	١٣
	واو - المقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠	٢٦	١٤

المرفقات

الأول -	المقررات التي اتخذتها اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩	١٦
الثاني -	البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الدورة الخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية	١٧
الثالث -	ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: الموضوع السنوي (تعزيز التشارك لتأمين الحماية، بما في ذلك على مستوى الأمن)	٢٩

الفصل الأول

مقدمـــة

ألف - افتتاح الدورة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين دورتها الخمسين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد افتتح الدورة فيكتور رودريغس ثيدينيو (فنزويلا)، الرئيس المنتهية ولايته.

٢ - وقال السيد ثيدينيو إن عضويته في مكتب اللجنة التنفيذية مدة سنتين كانت من أغنى تجارب حياته المهنية.

٣ - وأضاف أن زيارته لأفريقيا بصفته رئيسا قد زودته بمعرفة مباشرة لا تقدر بثمن بالوقائع اليومية للعمل الرائع الذي تقوم به مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تنسيق العمل الميداني الرامي إلى تخفيف آلام اللاجئين والعائدين والسكان المحليين. وإن مهمته قد ساعدته أيضا على أن يفهم بشكل أفضل تعقُّد مشكلة اللاجئين. ويجب على المجتمع الدولي وعلى المفوضية التي عـُهد إليها بولاية حماية اللاجئين ومساعدتهم ليس فقط السعي لمواجهة الحالات الطارئة كلما نشأت، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، الحيلولة دون حدوثها بتشجيع التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي داخل بلدان المنشأ، وبتقديم المساعدة، وبالتعاون مع البلدان المضيفة.

٤ - وقال إن على اللجنة التنفيذية أن توجه وتدعم المفوضية في الجهود التي تبذلها لتحقيق كفاءة أكبر لإدارتها، ولترشيد هيكلها وإجراءاتها المتعلقة بالميزانية. وعلى اللجنة أن تفكر أيضا في كيفية تحسين طرائق عملها الخاصة، كيما تتوصل إلى استنتاجات وقرارات أكثر تحديدا وتجد نهجا أكثر دينامية لتيسير تطوير القانون الدولي، بدلا من مجرد إعادة تأكيد القواعد والمبادئ المقررة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيـس: السيد ريموندو بيريس - إرناندس إي تورا (إسبانيا)

نائب الرئيس: السيد علي خرّام (جمهورية إيران الإسلامية)

المقـــرر: السيد بابلو تشيليا (الأرجنتين)

جيم - التمثيل في اللجنة

٦ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السودان، السويد، سويسرا، الصين، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٧ - وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقب:

أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيسلندا، باراغواي، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سوفينيا، السنغال، سوازيلند، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غواتيمالا، غيانا، غينيا، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيبال، النيجر، نيوزيلندا، هندوراس، اليمن.

٨ - وكانت فلسطين ممثلة بصفة مراقب.

٩ - وكانت اللجنة الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الأوروبي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وهيئة فرسان مالطة ممثلة بصفة مراقب.

١٠ - وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي:

مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)،

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

١١ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين:

جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس أوروبا، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة الدولية للهجرة.

١٢ - وكانت منظمات غير حكومية يبلغ مجموعها ١٤٥ ممثلة بمراقبين.

دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

١٣ - أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي:

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤ - الموضوع السنوي: تعزيز التشارك لتأمين الحماية، بما في ذلك على مستوى الأمن

٥ - التقارير المتعلقة بأعمال اللجنة الدائمة بشأن:

(أ) الحماية الدولية

(ب) المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦ - النظر في الميزانيات البرنامجية واعتمادها

٧ - التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠

٩ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية

١٠ - أي مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير الدورة الخمسين للجنة التنفيذية

١٢ - اختتام الدورة

هاء - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٤ - شكر الرئيس الجديد، ريموندو بيريس - إرناندس إي تورا، الوفود الأعضاء على ثقتها، والرئيس المنتهية ولايته على مساعدته التي لا تقدر بثمن، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على إرشادها المستنير.

١٥ - وقال إن الذكرى السنوية الخمسين لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تتيح فرصة فريدة لتقييم الدروس المستفادة من الماضي من أجل بناء العمل في المستقبل. وأعرب عن أمله في أن تحث الذكرى السنوية الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك المجتمع المدني على بذل جهود جديدة لصالح اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وقال إنه ينبغي إيلاء كامل الاهتمام لثلاث قضايا خلال الأشهر والسنوات القادمة: أمن الموظفين المعنيين بالشؤون الإنسانية كمتطلب أساسي لالتزامهم بالعمليات، واحترام حقوق الإنسان كوسيلة للوقاية، والرصد بعناية للمساعدة الإنسانية في المنازعات القائمة، بما في ذلك الأزمات المتطاولة في آسيا ولا سيما في أفريقيا.

١٦ - وينبغي للجنة التنفيذية أن تعتمد كأولويات في الأجل القصير تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الأساسية والاستجابة للنزاعات الجارية، بما في ذلك الأزمات التي لم تحظ بالاهتمام من جانب وسائل الإعلام. أما الأولويات في الأجلين المتوسط والطويل فهي أساسا على شكلين: مواصلة عملية الإصلاح الداخلي التي بدأت فعلا؛ وتحسين التعاون والاتصال بين الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمشروعات التجارية والجمعيات الإقليمية والمحلية، في نقل الرسالة لصالح اللاجئين وفي تعبئة الأموال اللازمة.

١٧ - وينبغي للجنة التنفيذية أيضا أن تنظر في طرق ووسائل إعطاء قوة دافعة جديدة لعملها، ربما بزيادة استخدام المشاورات غير الرسمية وبإدارة الحلقات الدراسية وعمليات طرح الأفكار أو الاقتراحات البارعة بشأن المسائل ذات الأهمية الهيكلية أو الموضوعية.

١٨ - ثم قدم الرئيس تقريرا عن البعثة التي قام بها إلى ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكوسوفو في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٩. وهذا التقرير، الذي يتضمن بيانا لبرنامج البعثة وأفكارا عن مختلف أوجه الأزمة، أتيح للجنة التنفيذية.

الفصل الثاني - أعمال الدورة الخمسين

١٩ - أدلت المفوضة السامية ببيان افتتاحي أمام اللجنة التنفيذية، يرد نصه في المرفق الثاني لهذا التقرير. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير الملخص الذي قدمه الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال. أما وقائع مداولات اللجنة كاملة، بما في ذلك البيانات أو المداخلات الأخرى التي أدلت بها الوفود بشأن جميع بنود جدول أعمال الاجتماع، وكذلك البيانان الختاميان اللذان أدلى بهما الرئيس والمفوضة السامية، فترد في المحاضر الموجزة للدورة.

الفصل الثالث - مقررات اللجنة التنفيذية واستنتاجاتها

ألف - الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية

١ - الاستنتاج العام بشأن الحماية الدولية

٢٠ - إن اللجنة التنفيذية،

حالة الحماية

(أ) تشجب بقوة الانتهاكات الخطيرة للحقوق المسلم بها دوليا للاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص الآخرين المعنيين، التي جرت خلال السنة الماضية، وتبقى مشغولة البال بوجه خاص لأن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والاستخفاف الصارخ بالقانون الإنساني الدولي، وسياسات الطرد الجماعي للسكان، و"التطهير الإثني"، قد سببت التشرد الضخم داخليا وعبر الحدود على السواء في مناطق كثيرة من العالم؛

(ب) تعيد تأكيد الاستنتاجات ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما الاستنتاج رقم ٨١ (د - ٤٨)، الفقرة (ي)، الذي يجري فيه التسليم بالأعباء الشديدة الوطأة التي تتحملها البلدان النامية بوجه خاص؛ وتلاحظ مع التقدير أن عددا كبيرا من البلدان النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وغيرها من البلدان ذات الموارد المحدودة، التي تستضيف بحكم موقعها أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء، تواصل منح اللجوء والحماية للاجئين وفقا للقانون الدولي وللمبادئ والمعايير المقررة؛

(ج) تعيد تأكيد استنتاجها رقم ٨٥ (د - ٤٩)، الفقرة (س)، الذي تلتزم فيه بدعم مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء وتعرب عن تقديرها القوي للهيئات التي وضعت فيها تلك المبادئ موضع التطبيق الملموس خلال العام الماضي؛ وتشجع كذلك الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مواصلة بذل جهودها لإعمال هذه المبادئ الهامة على نطاق أوسع؛

(د) تسلم بأن وجود العدد الضخم من تجمعات اللاجئين في المناطق الحضرية والريفية في البلدان النامية يضع ضغطا هائلا على اقتصاد هذه البلدان وبيئتها، وبأن المزيد من الاهتمام ينبغي إيلاؤه للتخفيف من هذا الأثر السلبي؛ وتدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تأدية دورها الحفاز لتعبئة المساعدة من المجتمع الدولي من أجل معالجة التدهور البيئي في المناطق التي تستضيف اللاجئين، وكذلك الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتجمعات اللاجئين الواسعة النطاق؛

(هـ) ترحب بانضمام جورجيا وكازاخستان إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، الذي يرفع إلى ١٣٨ عدد الدول الأطراف في أحد هذين الصكين أو في كليهما؛ وتشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والدول على تقوية جهودها لتشجيع الانضمام على نطاق أوسع إلى هذين الصكين وتنفيذهما بالكامل؛

إطار حماية اللاجئين

(و) تؤكد من جديد أن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ يبقيان الأساس لنظام اللجوء الدولي؛ وتسلم، مع ذلك، بأنه قد تدعو الحاجة إلى وضع أشكال تكميلية للحماية، وفي هذا السياق، تشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على بدء المشاورات مع الدول والجهات الفاعلة ذات الصلة بالموضوع لدراسة جميع أوجه هذه القضية؛

(ز) تؤكد من جديد الاستنتاج رقم ٨٥ (د - ٤٩)، الفقرة (د)، وتدعو جميع الأطراف ذات الشأن إلى أن توجه اهتماما مركزا نحو تنشيط علاقات التشارك القديمة وبناء علاقات تشاركية جديدة دعما لنظام حماية اللاجئين الدولي، بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء؛

(ح) تلاحظ أن الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن قانون النزاع المسلح يُحتفل بها في هذه السنة؛ وتدعو الدول والأطراف الأخرى في المنازعات المسلحة إلى أن تراعي بدقة القانون الإنساني الدولي؛ وتدعو أيضا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مواصلة تقوية تعاونها مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

(ط) تلاحظ أن الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الأوجه المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا يُحتفل بها أيضا في هذه السنة؛ وتعترف بما قدمته هذه الاتفاقية من مساهمة في وضع المعايير الإقليمية لحماية اللاجئين؛ وتشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على مواصلة تعاونها الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية بغية تعزيز حماية اللاجئين في أفريقيا؛

الحصول على الحماية

(ي) تكرر تأكيد أن نظام اللجوء ذو أهمية حاسمة للحماية الدولية للاجئين؛ وتعيد تأكيد أهمية تأمين الاستفادة من إجراءات اللجوء؛ وتشير إلى الاستنتاجين رقم ١٥ (د - ٣٠) المؤرخ في عام ١٩٧٩ ورقم ٥٨ (د - ٤٠) لعام ١٩٨٩ بشأن اللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء وبشأن حركات التنقل غير النظامية لملتمسي اللجوء؛ وتؤكد، في هذا الشأن، أن مفاهيم مثل "بلد المنشأ الآمن" و"بدل الهروب الداخلي" و "البلد الثالث الآمن" ينبغي تطبيقها على النحو المناسب كي لا تؤدي إلى الحرمان غير السليم من الاستفادة من إجراءات اللجوء، أو إلى انتهاكات لمبدأ عدم الرد؛

(ك) تعترف بالحاجة إلى أن تعالج الدول مشكلة إساءة تطبيق إجراءات تحديد مركز اللاجئين أو التجاوز في تطبيقها، على الصعيد الوطني وبواسطة التعاون الدولي على السواء، وتحث الدول على ضمان تماشي القانون الوطني والممارسات الإدارية الوطنية، بما في ذلك تدابير مراقبة الهجرة، مع مبادئ ومعايير قانون اللاجئين وحقوق الإنسان الساري، كما هي مبينة في الصكوك الدولية ذات الصلة؛

(ل) تؤكد من جديد الاستنتاج رقم ٥٨ (د - ٤٠) بشأن حركات التنقل غير النظامية؛ وتلاحظ مع القلق أن اللاجئين الذين وجدوا الحماية بالفعل ويواصلون التمتع بها في بلد أول اللجوء يظلون ينتقلون

بصورة غير نظامية إلى بلدان أخرى على نطاق كبير؛ وتشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالموضوع على تعزيز التعاون لمعالجة أسباب حركات التنقل هذه، ولا سيما بغية تأمين معاملة ملتمسي اللجوء واللاجئين وفقا لأعلى المعايير الممكنة للحماية في بلدان اللجوء الأولى، وخلق الوعي بالمجازفات والأخطار المتصلة بحركات التنقل غير النظامية، ولا سيما الاستغلال من قبل القائمين بالاتجار؛ وتشجع كذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على العمل مع بلدان العبور والمقصد لتأمين تلبية حاجات ملتمسي اللجوء واللاجئين هؤلاء إلى الحماية والمساعدة؛

(م) تشير إلى الاستنتاج رقم ١٥ (د - ٣٠) المتعق باللاجئين الذين ليس لهم بلد لجوء، والاستنتاج رقم ٣٠ (د - ٣٤) بشأن مشكلة الطلبات التي هي بشكل واضح بلا أساس أو منافية للأصول السليمة والتي تقدم للحصول على مركز اللاجئين أو على اللجوء، والاستنتاج رقم ٥٨ (د - ٤٠) بشأن مشكلة اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين ينتقلون بشكل غير نظامي من بلد وجدوا فيه الحماية بالفعل؛ وتدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى مواصلة دراسة القضايا الناشئة عن مفهوم المطالبات التي هي بشكل واضح بلا أساس وإلى تقديم تقرير إلى هذه اللجنة في الوقت المناسب؛

الحاجات الخاصة إلى الحماية

(ن) تلاحظ مع التقدير الجهود الخاصة التي تبذلها الدول لإدماج المنظور القائم على نوع الجنس في السياسات والأنظمة والممارسات المتعلقة باللجوء؛ وتشجع الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على أن تعزز القبول على نطاق أوسع بالفكرة القائلة إن الاضطهاد يمكن أن يكون متصلا بنوع الجنس أو ممارسا بواسطة العنف الجنسي، وإدراج هذه الفكرة في معاييرها الخاصة بالحماية؛ كذلك تشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على وضع وترويج وتنفيذ مبادئ توجيهية ومدونات لقواعد السلوك وبرامج تدريب عن قضايا اللاجئين المتصلة بنوع الجنس، من أجل دعم المنظور القائم على نوع الجنس كي يصبح هو الاتجاه السائد في مجرى التفكير وتعزيز المساءلة بخصوص تنفيذ السياسات المتعلقة بنوع الجنس؛

(س) تدعو الدول إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين؛ وتعرب عن قلقها الشديد والعميق لأن اللاجئين ذوي الحاجات الخاصة إلى الحماية، بمن فيهم النساء والأطفال من اللاجئين، هم أكثر فأكثر أهداف للاستغلال، والخدمة العسكرية القسرية، وأشكال العنف المختلفة؛ وتدعو الدول إلى تكييف استجاباتها الخاصة بالحماية وفقا لذلك؛

(ع) وإذ تأخذ في الاعتبار أن اللاجئين المسنين يتأثرون شديد التأثر بالتفكك الاجتماعي والتبعية المزمنة وغير ذلك من الأوجه السلبية لوضع اللاجئ، تدعو الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى أن تبذل جهودا متجددة من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين المسنين وحاجاتهم وكرامتهم ومعالجتها عن طريق الأنشطة البرنامجية المناسبة؛

أمن اللاجئين

(ف) تذكر بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٠٨ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ وتبقى مشغولة البال بشدة بسبب استمرار حدوث الهجمات العسكرية أو المسلحة وغيرها من التهديدات لأمن اللاجئين، بما في ذلك تسرب العناصر المسلحة إلى مخيمات ومستوطنات اللاجئين؛ وتؤكد مجددا مسؤولية الدول التي تعمل، حيثما يكون ذلك مناسبا، مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون فيما بينها ومع أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة، لدعم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين ولكفالة أمنها عن طريق جملة أمور، منها تحديد العناصر المسلحة وفصلها عن اللاجئين، وتوطين اللاجئين في مواقع آمنة؛ وتشجع الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على أن تواصل، بالتعاون فيما بينها ومع أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بذل جهودها لتعزيز الأمن والطابع المدني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين؛

الحلول الدائمة

(ص) تؤكد من جديد أن العودة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي وإعادة التوطين تشكل الحلول التقليدية للاجئين، وأن جميعها تبقى استجابات لها مقومات البقاء وذات أهمية لحالات اللاجئين؛ وتكرر تأكيد أن العودة الطوعية إلى الوطن، حيثما وعندما يكون ذلك ممكنا عمليا، تبقى الحل المفضل في أغلبية حالات اللاجئين، وتلاحظ أن توليفة من الحلول، تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة من حالات اللاجئين، يمكن أن تساعد على التوصل إلى حلول دائمة؛

الأشخاص العديمو الجنسية والأشخاص المشردون داخليا

(ق) تلاحظ مع القلق استمرار المشاكل المتعلقة بانعدام الجنسية؛ وترحب بانضمام تشاد إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص العديمي الجنسية[١]، واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية[٢]، وأيضا بانضمام سانت فنسنت وجزر غرينادين وزمبابوي إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص العديمي الجنسية؛ وتشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على الاستمرار في التشجيع على انضمامات أخرى إلى كلا الصكين وتنفيذ الدول المعنية لهما بالكامل؛

(ز) تذكر بالاستنتاج رقم ٧٥ (د - ٤٥) بشأن الأشخاص المشردين داخليا؛ وتحيط علما بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٥٣ المؤرخ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛ وتكرر تأكيد ما للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي[٣] من صلة وثيقة بالموضوع، وتؤكد من جديد تأييدها لدور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع الأشخاص المشردين داخليا على أساس المعايير التي حددتها الجمعية العامة؛

٢ - الاستنتاج بشأن حماية أسرة اللاجئ

٢١ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تؤكد من جديد الاستنتاج رقم ٩ (د - ٢٨) والاستنتاج رقم ٢٤ (د - ٣٢) والاستنتاج رقم ٨٤ (د - ٤٨) والاستنتاج رقم ٨٥ (د - ٤٩)، الفقرات من (ش) إلى (خ)، بشأن جمع شمل الأسرة ووحدة الأسرة وبشأن الأطفال والمراهقين اللاجئين؛ وتعيد تأكيد أن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة؛

(ب) تشدد على ضرورة حماية وحدة أسرة اللاجئ بجملة أمور، منها:

'١' التدابير التي تكفل احترام مبدأ وحدة الأسرة، بما في ذلك التدابير التي ترمي إلى جمع شمل أفراد الأسرة المنفصلين نتيجة لهروب اللاجئ؛

'٢' النظر في معايير متسامحة لدى تحديد أفراد الأسرة الذين يمكن قبولهم، بغية تشجيع جمع شمل الأسرة بالكامل؛

'٣' الأحكام و/أو الممارسات التي تسلم بأنه، عند الاعتراف بالطالب الرئيسي بوصفه لاجئا، ينبغي أن يُعترف أيضا، بصورة طبيعية، بأفراد وحدة الأسرة الآخرين بوصفهم لاجئين، وبتوفير الإمكانية لكل فرد من أفراد الأسرة لأن يقدم، بصورة منفصلة، أية مطالبات متعلقة باللاجئين يمكن أن تكون لديه؛

'٤' إعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بوحدة الأسرة في مرحلة مبكرة في كل العمليات المتعلقة باللاجئين؛

'٥' البرامج التي ترمي إلى تشجيع الاكتفاء الذاتي لأفراد الأسرة البالغين بغية تعزيز قدرتهم على الإنفاق على أفراد الأسرة المعالين؛

(ج) تطلب إلى الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بالموضوع أن تولي اهتماما خاصا لحاجات الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بمرافق في أثناء جمع شملهم مع أسرهم؛ وتؤكد في هذا الشأن، أن تبني الأطفال اللاجئين ينبغي أن لا يُنظر فيه إلا عندما تكون جميع الخطوات الممكنة عمليا لتتبع أثر الأسرة وجمع شملها قد استنفدت، وإلا بما يحقق عندئذ فقط أفضل مصالح الطفل ووفقا للمعايير الدولية.

باء - الاستنتاج بشأن متابعة المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد اللاإرادي والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والمجاورة ذات الصلة

٢٢ - إن اللجنة التنفيذية،

إذ تشير إلى برنامج العمل الذي اعتمده في أيار/ مايو ١٩٩٦ المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد اللاإرادي والعائدين في بلدان كومنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة[٤]، وإلى استنتاجات اللجنة التنفيذية في دوراتها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين،

(أ) تؤكد من جديد أهمية واستمرار صلاحية برنامج عمل المؤتمر وعملية المتابعة الرامية إلى تعزيز تنفيذه، وتشدد على ضرورة إعادة تنشيط الجهود المشتركة في مجال المحافظة على النهج الإقليمي إزاء مشاكل الهجرة؛

(ب) ترحب بالتقدم المحرز في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ برنامج العمل في القطاعات الحكومية وغير الحكومية على السواء،

(ج) تلاحظ أن عددا من أحكام برنامج العمل لا يزال في مرحلة الصياغة العملية ولا يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠،

(د) تؤيد المقرر المتخذ في الفريق التوجيهي في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لإنشاء الفريق العامل من أجل معالجة مسألة متابعة مؤتمر الهجرة المعقود في جنيف في عام ١٩٩٦، وتعرب عن الأمل في أن يضع الفريق التوجيهي مقترحات محددة للاجتماع القادم عن شكليات عملية المؤتمر بعد عام ٢٠٠٠،

(هـ) تطلب إلى الحكومات في جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن معالجة المشاكل الحادة الخاصة بتشرد السكان التي تواجهها، أن تعزز التزامها، من الناحيتين العملية والسياسية على السواء، بتنفيذ برنامج العمل بغية ضمان إحراز مزيد من التقدم المتناسق والبعيد المدى، وبخاصة في مجالات حقوق الإنسان وحماية اللاجئين، والمشاكل المتعلقة بالأشخاص المرحَّلين سابقا،

(و) ترحب بانضمام جورجيا وكازاخستان إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين[٥] وبروتوكول عام ١٩٦٧[٦]، وتدعو كومنولث الدول المستقلة إلى تكثيف جهوده بغية الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة وإعطاء المفعول التشريعي والإداري لهذه الصكوك،

(ز) تلاحظ أهمية الجهود المشتركة الرامية إلى التغلب على القيود التي تعرقل تنفيذ برنامج العمل عن طريق القيام، في جملة أمور، بتحقيق مستوى أعلى للدعم السياسي، وإيجاد حلول سياسية دائمة للمنازعات، والأخذ بمزيد من الديمقراطية وبناء المجتمع المدني، وتنفيذ التشريعات تنفيذا كاملا، والتعاون الوافي على الصعيد الإقليمي والثنائي، وتعميق إشراك المؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية، وإتاحة الموارد المالية،

(ح) تلاحظ أن التحديات الخطيرة التي تواجهها بلدان المنطقة لا يمكن التصدي لها بموارد وخبرات تلك البلدان وحدها،

(ط) ترحب بالدعم المقدم من دول أخرى إلى هذه العملية حتى الآن، بما في ذلك إعادة تأكيد هذا الدعم في اجتماع الفريق التوجيهي الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وتدعو الدول إلى مواصلة وتكثيف تعاونها ودعمها بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء لمساعدة بلدان كومنولث الدول المستقلة على تنفيذ برنامج العمل،

(ي) تقدر الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية دعم تنفيذ برنامج العمل وضمان متابعته وتعبئة الموارد اللازمة لذلك، وتدعوها إلى تعزيز جهودها وتعاونها المتبادل،

(ك) تحث مفوضة الأمم المتحدة السامية على مواصلة إعلام الجمهور وكذلك على تعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الأخرى، مثل مجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية، والمؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، والمؤسسات الإنمائية والمالية،

(ل) ترحب بالتقدم المحرز في بناء المجتمع المدني، ولا سيما عن طريق تنمية القطاع غير الحكومي وتنمية التعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في عدد من بلدان كومنولث الدول المستقلة، وتلاحظ في هذا الصدد العلاقة بين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والنجاح في تعزيز المجتمع المدني، وبخاصة في مجال حقوق الإنسان،

(م) تدعو حكومات بلدان كومنولث الدول المستقلة إلى زيادة تيسير تشكيل المنظمات غير الحكومية وعمل هذه المنظمات والقيام، إلى جانب المنظمات الدولية، بزيادة تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وزيادة إشراكها في عملية متابعة مؤتمر كومنولث الدول المستقلة،

(ن) ترجو من المفوضة السامية أن تبقي اللجنة التنفيذية على علم بالتدابير المتخذة لتنفيذ برنامج العمل وبالتقدم المحرز بشأن مسألة متابعة المؤتمر.

جيم - المقرر العام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

٢٣ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) تؤكد أنه قد تبيَّن لدى استعراض الأنشطة المقترحة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٠ أن هذه الأنشطة تتفق مع النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥))، ومع مهام "المساعي الحميدة" للمفوضة السامية كما تم الاعتراف بها أو التشجيع عليها أو طلبها من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام، ومع الأحكام ذات الصلة للقواعد المالية لصناديق التبرعات التي تديرها المفوضة السامية لشؤون اللاجئين،

(ب) توافق على البرامج والميزانيات المخصصة للعمليات الإقليمية والعمليات العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٠ البالغة ٠٠٠ ٥٥٣ ٩٣٣ دولار، بما في ذلك الاحتياطي التشغيلي البالغ ٣٠٠ ١٠٨ ٨٢ دولار (ما يمثّل ١٠ في المائة من الأنشطة المبرمجة)[٨]، وتخول المفوضة السامية، في إطار هذا المستوى المصدق عليه، إدخال التعديلات على الميزانيات الخاصة بالعمليات الإقليمية وبالعمليات العالمية وبالمقر،

(ج) توافق على ميزانية البرامج العامة المنقحة لعام ١٩٩٩ التي تبلغ ٤١٣ مليون دولار، وتلاحظ ميزانية البرامج الخاصة المنقحة الجديدة التي تبلغ ٧٤١,٢ مليون دولار[٩]،

(د) تحيط علما بتقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨[١٠]، والتدابير التي اتخذتها أو تقترح اتخاذها المفوضة السامية استجابة للتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات؛ وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٠[١١]؛ والتقرير عن أنشطة التفتيش التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[١٢]؛ والتقرير عن أنشطة التقييم التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[١٣]؛ وترجو إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات والملاحظات المثارة في مختلف وثائق المراقبة هذه،

(هـ) ترجو من المفوضة السامية القيام، في حدود الموارد المتاحة، بالاستجابة على نحو مرن وفعال للحاجات المبيَّنة حاليا في إطار الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٠ وكما هي معروضة في النداء العالمي، وتفوضها، في حالة ظهور حاجات طارئة جديدة إضافية لا يمكن تلبيتها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي، بإصدار نداءات خاصة وبوضع برامج تكميلية،

(و) تحث جميع الدول، في ضوء الحاجات الواسعة التي يتعيَّن على المفوضية السامية أن تلبيها، على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن وفي الوقت المناسب للنداءات الموجهة من المفوضة السامية من أجل توفير الموارد للوفاء بالميزانية البرنامجية السنوية المصدق عليها وحالات الطوارئ غير المتوقعة،

(ز) تحيط علما بالقواعد المالية المنقحة[١٤].

دال - المقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٠

٢٤ - إن اللجنة التنفيذية،

وقد استعرضت المسائل المعروضة عليها في دورتها الخمسين، بما في ذلك الموضوع السنوي المتعلق بتعزيز التشارك لتأمين الحماية، بما في ذلك على مستوى الأمن، والتقرير المتعلق بأعمال اللجنة الدائمة[١٥]، وإذ تضع في اعتبارها مقررات واستنتاجات دورتها الخمسين،

(أ) تقرر اعتماد البنود التالية كإطار لبرنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٠: الحماية الدولية؛ السياسة البرنامجية/سياسة الحماية: البرنامج والتمويل؛ الإدارة؛ التنسيق؛ الموارد التنظيمية والمالية والإشرافية والبشرية،

(ب) ترجو من الدول الأعضاء أن تستعرض، في اجتماع التخطيط المقرر عقده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، اقتراحات محددة لإدراجها في برنامج العمل لعام ٢٠٠٠، على أن يوضع في الاعتبار الجدول الزمني الذي أشار إليه اجتماع التخطيط المعقود في عام ١٩٩٨، بغية تقديم برنامج عملها المتفق عليه إلى أول اجتماع للجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠ لاعتماده رسميا؛ وترجو من الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها استصواب جدولة البنود على مدة سنتين أو على مدة أطول،

(ج) ترجو من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تدرج في وثائقها الخاصة بكل بند التوصيات المناسبة الخاصة بمراجعة الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأيضا الخطوات المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات وما يتصل بذلك من مقررات واستنتاجات اللجنة التنفيذية،

(د) تأذن للجنة الدائمة بإضافة بنود، على النحو المناسب، إلى برنامج عملها لما بين الدورات وبحذف بنود، على النحو المناسب، من هذا البرنامج،

(هـ) تقرر الدعوة إلى عقد ما لا يزيد على ثلاثة اجتماعات للجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠، تعقد في شباط/فبراير وحزيران/يونيه، وقبل انعقاد الدورة العامة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية،

(و) تدعو اللجنة الدائمة إلى تقديم تقرير عن أعمالها إلى الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية.

هاء - المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين

٢٥ - إن اللجنة التنفيذية،

تقرر اعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الحادية والخمسين،

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٤ - الموضوع السنوي

٥ - التقارير المتعلقة بأعمال اللجنة الدائمة بشأن:

(أ) الحماية الدولية

(ب) المسائل البرنامجية والإدارية والمالية

٦ - النظر في الميزانيات البرنامجية واعتمادها

٧ - التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج

٨ - اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠١

٩ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجنة التنفيذية.

١٠ - أي مسائل أخرى.

١١ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية.

١٢ - اختتام الدورة.

واو - المقرر بشأن الاشتراك بصفة مراقب في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠

٢٦ - إن اللجنة التنفيذية،

(أ) توافق على الطلبات المقدمة من وفود الحكومات التالية المتمتعة بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠:

أذربيجان، إكوادور، أوكرانيا، البرتغال، بوركينا فاصو، البوسنة والهرسك، بيرو، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سوازيلند، غواتيمالا، قبرص، كرواتيا، كينيا، لكسمبرغ، مصر، ميانمار، نيوزيلندا؛

(ب) تأذن للجنة الدائمة بأن تبت في أي طلبات إضافية تقدمها وفود حكومات تتمتع بمركز مراقب للاشتراك في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه؛

(ج) توافق على القائمة التالية بأسماء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي ستدعوها المفوضية السامية إلى الاشتراك بصفة مراقب في الاجتماعات ذات الصلة لهيئاتها الفرعية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠: الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛ اللجنة الأوروبية؛ لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ هيئة فرسان مالطة؛ الأمانة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة؛ جامعة الدول العربية؛ منظمة الوحدة الأفريقية؛ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ مجلس أوروبا؛ المنظمة الدولية للهجرة؛

(د) تذكّر بمقرر اللجنة الدائمة الذي يدعو المنظمات غير الحكومية المسجلة في الدورة العامة الخمسين للجنة التنفيذية إلى حضور اجتماعات اللجنة الدائمة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بصفة مراقبين، بناء على طلب كتابي تقدمه كل منظمة غير حكومية معنية.

الحواشي

(١) "حقوق الإنسان: تجميع للصكوك الدولية"، المجلد الأول (الجزء الثاني) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XIV.1، المجلد الأول (الجزء ٢))، الفرع سين، الرقم ٨١.

(٢) المرجع نفسه، الرقم ٨٠.

(٣) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق. أعدت الوثيقة بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان وقدمها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(٤) A/51/341 و Corr.1، التذييل.

(٥) الأمم المتحدة، "مجموعة المعاهدات"، المجلد ١٨٩، الرقم ٢٥٤٥.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

(٧) A/AC.96/916 و Add.1 و Add.1/Corr.1.

(٨) A/AC.96/916/Add.1، الجدول الثاني - ٣ بصيغته المنقحة.

(٩) المرجع نفسه، الجدول الثاني - ٨ بصيغته المنقحة.

(١٠) A/AC.96/917.

(١١) A/AC.96/916/Add.2.

(١٢) A/AC.96/918.

(١٣) A/AC.96/919.

(١٤) A/AC.96/503/Rev.7.

(١٥) A/AC.96/925.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الدائمة
في عام ١٩٩٩

قامت اللجنة الدائمة في عام ١٩٩٩، وفقا للسلطة التي عهدت بها إليها اللجنة التنفيذية، باتخاذ عدد من المقررات بشأن مسائل ترد في برنامج عملها. ونصوص هذه المقررات مرفقة بتقارير اجتماعات اللجنة الدائمة كما يلي:

A/AC.96/912 تقرير الاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة (٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)

مقرر بشأن مشاركة المراقبين عن المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية ولجنتها الدائمة

A/AC.96/913 تقرير الاجتماع الرابع عشر للجنة الدائمة (٩ - ١١ شباط/فبراير ١٩٩٩)

مقرر بشأن توحيد نمط إعداد تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

A/AC.96/924 تقرير الاجتماع الخامس عشر للجنة الدائمة (٢٨-٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٩٩)

أولا - مقرر بشأن هيكل الميزانية البرنامجية السنوية

ثانيا - مقرر بشأن الموضوع السنوي للدورة الخمسين للجنة التنفيذية

A/AC.96/927 تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الدائمة (٢٨-٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)

مقرر بشأن القواعد المالية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلت به مفوضـــة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فـي الدورة الخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية

(٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

أرحب بكم جميعا في هذه الدورة - الخمسين - للجنة التنفيذية. وأرحب بصفة خاصة بموزامبيق، آخر الأعضاء المنضمين إلى اللجنة. فلقد قامت موزامبيق على نحو جدير بأن يُقتدى باستقبال وإعادة دمج ١,٧ من ملايين العائدين الذين كانوا قد فروا خلال الحرب الأهلية. ولذلك فإن لعضويتها أهمية كبيرة.

وإنني أهنئ المكتب الجديد ورئيسه السيد بيريس - إرناندس إي تورا، سفير اسبانيا. ففي هذه السنة، رافقني السفير بيريس - إرناندس، بصفته نائب الرئيس، إلى كل من كوسوفو وبلده. وإنني على يقين من أن اللجنة، بقيادته، ستعمل معنا على نحو وثيق في الدفاع عن قضية اللاجئين والنهوض بهم. وأتوجه بصادق الشكر إلى السيد رودريغس ثيدينيو، سفير فنزويلا، الذي استطاعت اللجنة، في ظل رئاسته، أن تقدم لنا الدعم خلال سنة عصيبة.

كما يسرني بالغ السرور أن أرحب بصديقة عزيزة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهي زميلة لنا في الأمم المتحدة تتسم مشاركتها بالأهمية بالنسبة لنا وتُعتبر أفكارها دائما محفزة للفكر ومجددة للنشاط، وهي صاحبة رأي أقدره، والرئيسة الموقرة لواحدة من الوكالات التي تربطنا بها أوثق العلاقـــات، وأقصد السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ولا يمكن أن تكون هناك طريقة أنسب للإشارة إلى "تعزيز التشارك لضمان الحماية"، وهو الموضوع الذي اخترتم التشديد عليه. وكثيرا ما تلاقى صوتي مع صوت كارول في الدعوة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للقضايا التي هي موضع اهتمامنا المشترك. وإنني لأشعر بالسعادة والاعتزاز لأن السيدة كارول ستخاطب اللجنة هذا الصباح.

أزمات اللجوء الجديدة الناجمة عن نشوب نزاعات جديدة

لقد كانت هذه سنة مشحونة بالمنازعات وأزمات اللجوء الجديدة، وهي منازعات وأزمات كان المدنيون فيها مستهدفين بصفة خاصة. ولقد تحدثت في الدورة الأخيرة لهذه اللجنة عن حدوث زيادة في عدد المنازعات. وهذا الاتجاه لم يتراجع - بل إنه قد يكون آخذا في التزايد. وفي حالات كثيرة جدا، تكمن الأسباب الأساسية لحالات النزاع والتشريد في عدم الاعتراف الواجب بتطلعات وحقوق الأقليات الإثنية أو مختلف الفئات الاجتماعية. وهذا يؤدي إلى زيادة حدة الدعوات الانفصالية، وبخاصة في المناطق التي لها تاريخ من الاستقلال الذاتي القوي، الأمر الذي يزيد بدوره من حدة النزعات القبلية والقومية والإثنية. وفي الكثير من الحالات، يجري قمع الاتجاهات الانفصالية بصورة عنيفة. وهذا القمع يستهدف الأقليات

بصفة خاصة. ومن جهة ثانية، فإن نجاح النزعة الانفصالية يفضي إلى أعمال انتقامية. والنتيجة التي تترتب على ذلك هي ظهور مجتمعات وتجمعات محلية تقوم على الاستقطاب، بالإضافة إلى تفاقم أزمات اللجوء.

وفي هذا السياق، أصبحت معالم الفئات التي تصنف في إطارها مجموعات المشردين غير واضحة على نحو متزايد. وفي بعض المناطق يؤدي الدور المتعاظم للعصابات الإجرامية وهياكل القوة الشبيهة بعصابات المافيا في المنازعات الداخلية إلى زيادة تعقيد هذه الصورة. وقد أدت حالات الطوارئ الشديدة التعقيد إلى وضع قدرة المفوضية السامية على الاستجابة على المحك. كما أن حركات تدفق اللاجئين قد أصبحت مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار والنزاع، مما يتطلب إيجاد حلول سريعة، وهو ما يتم في بعض الأحيان على حساب المبادئ الإنسانية ومبادئ حماية اللاجئين، كما أن هذا يتطلب أحيانا من المفوضية السامية وشركائها العمل على نحو سريع وفي الوقت نفسه في بلدان اللجوء وبلدان العودة. وبذلك تتأثر ولايتنا كما تتأثر استجاباتنا الميدانية التقليدية.

واسمحوا لي أن أبدأ بتناول أزمتين شكّلتا بصفة خاصة تحديا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأقصد أزمتي كوسوفو وتيمور الشرقية.

ففي كوسوفو، تدفقت أعداد غفيرة من الناس على مدى فترة لا تتجاوز بضعة أسابيع في ظل حالة سادها العنف، والعمليات العسكرية، وفشل المفاوضات السياسية، والتوتر الدولي. ولن أخوض في الحديث عن أحداث معروفة تماما، ولكنني سأشير فقط إلى بضعة عناصر تدل على مدى تعقد المهام الإنسانية ومهام الحماية، وهو تعقد أخذ يشكل بالفعل سمة مشتركة في كل مكان. فتدفق اللاجئين قد حصل على نحو مذهل. فهؤلاء لم يفروا من ديارهم، بل إنهم قد طُردوا منها طردا. ومن أجل التصدي لحالة النزوح الجماعي الهائل والمفاجئ وغير المتوقع، تعين علينا أن نلجأ إلى تأمين خدمات لا يستطيع توفيرها إلا العسكريون. والعودة، عندما حدثت بعد ١٠ أسابيع فقط من بدء تدفق اللاجئين إلى الخارج، قد اتخذت شكل تدفق جماعي بوتيرة أسرع في الاتجاه المعاكس. وقد انطوت إدارة هذه الحالات على تحديات هائلة بالنسبة لنا جميعا. وظهرت مشاكل خطيرة شملت المتطلبات اللوجستية في ألبانيا وتأمين السماح بدخول اللاجئين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وعلى الرغم من العقبات المواجَهة، فإن الاستجابة لهذه الأزمة قد لبّت بالفعل الاحتياجات الفورية للأمن والسلامة وتأمين البقاء. ومن أجل استقصاء الدروس المستفادة من أزمة كوسوفو، فقط طلبت إجراء تقييم مستقل للاستجابة الإنسانية، وآمل أن أستطيع قريبا أن أشاطركم نتائج عملية التقييم هذه.

وأود أن أشيد هنا بجمهورية ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية الجبل الأسود في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لقيامها بإتاحة إمكانية اللجوء؛ وبالأسر المضيفة لما أبدته من كرم الضيافة؛ وبالقوات العسكرية لما أبدته من روح مهنية فيما قدمته من دعم؛ وبزملائي في المفوضية وفي الوكالات الأخرى لما اضطلعوا به من عمل مضن. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى العديد من البلدان التي أبدت تعاونا في برنامج الإجلاء الإنساني الفريد الذي ثبُتت أهميته البالغة بالنسبة لإبقاء أبواب الأمان مفتوحة أمام هذا العدد الكبير من اللاجئين - وهو مثال ممتاز على التشارك في ضمان الحماية.

غير أن أزمة كوسوفو لم تنته. فهناك نحو مليون شخص قد دمّرت منازلهم أو تضررت. ومن المهام ذات الأولوية بالنسبة للركن الإنساني لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يرأسها مبعوثي الخاص، ما يتمثل في مساعدة هؤلاء الناس خلال فصل الشتاء. ونحن نعمل بجد، مع شركائنا الحكوميين الرئيسيين - مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان - والعديد من المنظمات غير الحكومية على مراعاة هذا الحد الزمني. ولكن هناك المزيد من المشاكل المستعصية التي لا تزال دون حل. فالتشريد القسري لا يزال يشكل حقيقة واقعة بالنسبة للأقليـــة الصربية والأقلية الغجرية في كوسوفو. وعلى الرغم من أن قوة الأمن الدولية في كوسوفو "كوفور" قد لعبت دورا لا غنى عنه في كبح جماح العنف، فإن إطلاق قذائف صاروخية على سوق صربية في الأسبوع الماضي، مما أدى إلى مقتل وإصابـــة العديد من الأشخاص، قد شكّل حدثا مأساويا يذكّر بأن الاعتـــداءات ما زالت تحدث يوميا. وقد انخفض عدد الصرب والغجر الذين ظلوا في كوسوفو ليصل إلى أقل من نصف العدد الأصلي وذلك نتيجة لحدوث اعتداءات انتقامية غير مقبولة. ويجب إقناع قادة ألبان كوسوفو بأن المعاناة التي تعرض لها الشعب الألباني لا تبرر تجدد عمليات التطهير العرقـــي وأن العنف لا يولّد إلا العنف، وأن الامتناع عن التعبير عن المواقف والتصرف إنما يؤدي إلى إضعـــاف مـا يبديـــه المجتمع الدولي من تعاطف وما يقدمه من دعم.

إن معظم أفراد الأقليات الفارين من كوسوفو يعيشون مشردين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حيث يوجد الآن نحو ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين والمشردين من كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو. ويعاني هؤلاء محنة شديدة الوطأة في بلد شلّته الحرب والأزمة الاقتصادية والعزلة الدولية. وإنني أناشد الحكومات أن تمد هؤلاء الناس بالمعونة الإنسانية. فهم يواجهون شتاء قاسيا، ولذلك فإن التخلي عنهم سيكون خطأ فادحا.

وعلى العموم، فإن أزمة كوسوفو قد بينت بكل وضوح أن منطقة البلقان لن تستطيع الانتقال من المنازعات المزمنة إلى حالة من الاستقرار والتنمية والاندماج التدريجي في أوروبا إلا من خلال جهد دولي شامل - على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فإنني أرحب بصدور ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وآمل أن يؤدي تنفيذه السريع أيضا إلى إعطاء قوة دفع جديدة للسعي إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل أولئك الذين لا يزالون مقتلعين من ديارهم.

إن هذا يشكل الآن مهمة بالغة الإلحاح. وإني لآسف إذ أكرر مرة أخرى، أن ١,٥ من ملايين الأشخاص من البوسنة والهرسك وكرواتيا لم يعودوا حتى الآن إلى ديارهم بعد مرور أربع سنوات على عقد اتفاقات السلام التي وقّعت في دايتون. ولقد عادت أعداد من أفراد الأقليات. إلا أنه يجب الإسراع بحركات العودة هذه. وفي حين أن بعض أعمال العنف المتفرقة ما زال مستمرا، فإن الأمن لم يعد يشكل الشاغل الأساسي. فقضايا الملكية، وسوء الأحوال الاقتصادية، والبطالة، والاحتياجات للهياكل الأساسية - إلى جانب العقبات السياسية - قد أصبحت تشكل الآن العوامل الرئيسية التي تؤثر في القرارات التي يتخذها العائدون المحتملون المنتمون إلى أقليات. ولذلك فإن لعملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل أهميتها في حل مشاكل التشريد في هذه المنطقة.

ومن أزمات اللجوء الرئيسية الأخرى التي شهدتها هذه السنة أزمة تيمور الشرقية. ولقد سافرت قبل أسبوعين إلى إندونيسيا. فحالة التشرد، في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية، وبصفة خاصة مشاكل حماية اللاجئين والمشردين، تثير قلقا بالغا لدى المفوضية السامية. وما برحت المفوضية السامية تعمل في تيمور الشرقية منذ آذار/ مارس - وأود هنا أن أشيد بزملائي في المفوضية السامية وبزملائنا في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وغيرها من الوكالات الإنسانية، لمحافظتهم على وجود للأمم المتحدة بالرغم من المخاطر غير العادية التي ينطوي عليها الأمر. ومنذ وصول القوة الدولية لتيمور الشرقية، اضطلعت المفوضية السامية بعملها في هذه المنطقة كجزء من فريق مشترك بين الوكالات من أجل تأمين الحماية والمساعدة للمشردين.

وقد فر نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى تيمور الغربية ومن ثم فإن هؤلاء هم موضع اهتمام مباشر من قِبل مكتبي. ولقد تفاوضت، في أثناء وجودي في إندونيسيا، حول تأمين وجود للمفوضية السامية فيها وبحثت مع مسؤولي الحكومة الأوضاع التي يمكن فيها لعمل المفوضية السامية أن يكون عمليا وفعالا. وهناك فريق طوارئ تابع للمفوضية السامية يوجد الآن في كوبانغ، ولكن الوصول إلى اللاجئين لا يزال صعبا ومتفرقا. وعلى الرغم من أن الظروف المادية ليست مأساوية، فإن الكثير من المشردين يعيشون في العراء في أماكن مكتظة يندر فيها الغذاء وتعاني سوء الأحوال الصحية. وهناك أسر كثيرة تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين. وسيبدأ فصل الشتاء بعد بضعة أسابيع. ولذلك فإن من الملح جدا الشروع في تقديم مساعدة منظمة للاجئين في تيمور الغربية قبل أن تتردى الأوضاع.

إلا أن حالة الحماية والأمن هي التي تثير أبلغ القلق. فهناك العديد من التقارير التي تتحدث عن قيام الميليشيات بإجبار الناس على مغادرة تيمور الشرقية. وهناك تقارير تشير إلى إجبار الناس على البقاء في تيمور الغربية تحت سيطرة الميليشيات في ظل أوضاع شبيهة بأوضاع الرهائن. كما أن هناك تقارير تشير إلى نقل اللاجئين عنوة إلى جزر أخرى. ومما يشهد على صحة هذه التقارير الوجود البيّن لعناصر من الميليشيات المسلحة في صفوف السكان المشردين.

وهناك أولويتان في معالجة الحالة في تيمور الغربية: أولاهما أنه يجب على الحكومة الإندونيسية أن توفر كافة التدابير الأمنية الضرورية لضمان أمن الوكالات المعنية باللاجئين والوكالات الإنسانية، والمحافظة على الطابع المدني للمواقع التي يوجد فيها اللاجئون، وتيسير الأنشطة الإنسانية؛ أما الأولوية الثانية فهي أنه، بصرف النظر عن الخيار الذي يفضله اللاجئون - العودة أو البقاء أو الانتقال إلى مكان آخر في إندونيسيا - يجب أن يكون هذا الاختيار حرا ومدروسا وأن يجري التحقق منه بصورة محايدة، فضلا عن مراعاته وتنفيذه. وإني آمل بصفة خاصة أن يتسنى قريبا تأمين العودة الآمنة إلى تيمور الشرقية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون المفوضية السامية - وأشدد هنا على كلمة يجب - موجودة في تيمور الغربية، كما يجب أن يكون وصولها إلى اللاجئين حرا وآمنا. ولقد قبلت الحكومة الإندونيسية مقترحاتنا، وهناك علامات إيجابية ملموسة. وسيتمثل الدليل على التزام الحكومة الإندونيسية في التنفيذ السريع والمأمون.

منطقتان حرجتان

لقد دعي مكتبي إلى معالجة حالة تحركات السكان القسرية الجديدة في أنحاء أخرى من العالم أيضا، كما في حالة كولومبيا، حيث تردت حالة المشردين داخليا: فلأول مرة، عبر نحو ٣ ٥٠٠ شخص من المشردين داخليا الحدود وفروا إلى فنزويلا في تموز/ يوليه. وفي عدد قليل من البلدان، حدثت بعض عمليات العودة الطوعية إلى الوطن. إلا أنه في العديد من الأماكن، شهدت حالات اللجوء ركودا، مما يعكس تردي المنازعات الجارية أو عدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية - كما هو الحال في سري لانكا التي أدى فيها تجدد القتال إلى إثارة المزيد من القلق، أو كما هو الحال في نيبال التي يؤسفني أن أقول إنه لم يُحرز فيها سوى القليل من التقدم في السعي إلى إيجاد حلول لمشاكل نحو ٠٠٠ ٩٧ شخص من اللاجئين من بوتان. وفي بنغلاديش، يلزم تشجيع التوصل إلى حلول مؤقتة على الأقل لمشاكل اللاجئين غير الراغبين في العودة إلى ميانمار أو غير القادرين على ذلك، كما يلزم التعجيل بتنفيذ هذه الحلول.

إلا أن هناك منطقتين تتسم فيهما مشاكل اللاجئين بحالة حرجة للغاية، ومن ثم فإني أود أن أوجه اهتمامكم إليهما.

ففي أفريقيا، من جهة، بُذلت جهود جريئة من أجل إحلال السلام في هذه المنطقة الأشد اضطرابا. ويشهد اتفاقا وقف إطلاق النار اللذان تم التوصل إليهما في لومي ولوساكا على أن لدى أفريقيا رغبة قوية في إحلال السلام. وأود أن أشيد بأولئك القادة الأفارقة الذين يتحلون بالشجاعة والبصيرة والذين كانوا إلى حد بعيد مصدر إلهام لهذه الجهود. ولقد تحدثت عن الشعور غير العادي بالأمل والعزم الذي لمسته في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في الجزائر. وإذا كان هذا يحدث في سنة نحتفل فيها بذكرى مرور ٣٠ سنة على اعتماد الاتفاقية التطلعية لمنظمة الوحدة الأفريقية الناظمة لجوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، فإنه يشكل أكثر من مجرد صدفة سعيدة.

ومن جهة ثانية، لم يتم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات المعقودة ولم يتم حل أزمات اللجوء القديمة. ويتوقف إحراز المزيد من التقدم في الأعمال التحضيرية للمفوضية السامية فيما يتصل بعودة اللاجئين إلى إقليم الصحراء الغربية على مدى تقدم المفاوضات السياسية. وما برح اللاجئون السودانيون يفدون إلى أوغندا وكينيا، وما زال الأشخاص الذين شردهم النزاع بين إثيوبيا وإريتريا ينتظرون تنفيذ الاتفاق الذي يستند إلى إطار السلام الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية.

ولقد سافرت إلى غرب أفريقيا في شباط/فبراير، وإلى أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه. وفي تموز/يوليه، أطلعت مجلس الأمن على حالة اللاجئين في هاتين المنطقتين. ولا يزال السلم محض سراب بالنسبة للناس في الواقع العملي. فلا يزال هناك نصف مليون شخص من سيراليون يعيشون في مخيمات - يفتقد بعضها للأمن - في غينيا وليبريا. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في ليبريا التي شهدت هجمات شنتها مجموعات المتمردين في مناطق أخذ اللاجئون الليبيريون يعودون إليها، وهي مناطق تستضيف أيضا لاجئين من سيراليون. صحيح أن ما يزيد على ٠٠٠ ٣٣٠ من الليبيريين قد عادوا إلى ديارهم، ولكن اندلاع القتال مؤخرا يثني ما تبقى من اللاجئين عن العودة إلى ديارهم، بل إن الأسوأ من ذلك أنه قد يجبر الليبيريين على الفرار مرة أخرى. ولقد حدثت هجمات مقلقة شنها المتمردون عبر الحدود

ضد غينيا - هذا البلد الذي لا ينبغي أن يدفع مثل هذا الثمن لأنه لا يـزال يتحمل بسخـاء عـبء اللاجئين الهائل.

وفي أفريقيا الوسطى، لا تزال المنازعات مترابطة ومتشابكة لا بسبب التقارب الجغرافي فحسب، وإنما أيضا من خلال تحالفات الجماعات المسلحة المهزومة أو المفككة التي كثيرا ما تعقد مهمتنا في مجال توفير الحماية نظرا لأن أفراد هذه الجماعات ينتقلون مع اللاجئين. وتؤدي تدفقات اللاجئين إلى غابون وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى توسع تدريجي في أزمات اللجوء المتفاقمة. وعلى الرغم من عقد اتفاق لوساكا، يوفر نمط الحرب البالغ التعقيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية أرضا خصبة لاندلاع منازعات فرعية صغيرة عنيفة يحتمل أن تسبب المزيد من حركات اللجوء. ولقد أعربت مؤخرا للأمين العام عن قلقي إزاء احتمال نشوء أزمات لجوء جديدة ومفاجئة. فالقتال الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو قد أجبر الناس بالفعل على الانتقال عبر حدود هذين البلدين. أما الحالة في بوروندي فهشة جدا حسبما يتجلى من أحداث العنف الجديدة. ولقد توقفت من الناحية الفعلية عمليات العودة إلى الوطن من المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة التي لا تزال تستضيف ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ بوروندي. وقد أدى النزاع في أنغولا إلى تدفق المزيد من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، مما أفضى إلى تفاقم الحالة المأساوية للمشردين داخليا - ولربما كانت هذه الحالة هي أسوأ أزمة إنسانية في أفريقيا.

وثمة منطقة أخرى - أقل بروزا ولكنها تثير مع ذلك قلقا بالغا بالنسبة لمكتبي - وهي المنطقـة الشاسعـة الممتـدة مـن البحـر الأسـود إلى آسيـا الوسطـى. فالمشاكل المتعاظمـة المرتبطة بتحركات السكان - من شمال القوقاز إلى قيرغيزستان - تثبت حكمة النهج الذي اعتمدناه من خـلال عمليـة مؤتمـر كومنولث الدول المستقلة، والحاجة إلى مواصلة جهودنا في هذا الاتجاه.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الوضع السائد على الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي. فقد أدى القتال الدائر في داغستان إلى تشريد نحو ٠٠٠ ٣٣ شخص. كما فر عشرات الآلاف من الشيشان إلى إنغوشيا المجاورة. وقد يسبب هذا النزاع المزيد من التشريد في منطقة بالغة الهشاشة أصلا. وقد طلبت حكومة الاتحاد الروسي والسلطات الإنغوشية مساعدة من المفوضية السامية. إلا أن العصابات الإجرامية التي تهدد الوكالات الإنسانية في جميع أنحاء هذه المنطقة تجعل عملياتنا محفوفة بالمخاطر الشديدة والصعوبات. وكما تعلمون، فقد تم إطلاق سراح الرئيس السابق لمكتبنا في فلاديكافكاز في كانون الأول/ ديسمبر بعد أن قضى نحو سنة كرهينة. ولذلك فإننا سنقوم بتقديم هذه المساعدة عن طريق الشبكات المحلية من قاعدتنا في ستافروبول.

وفي منطقة جنوب القوقاز التي زرتها في بداية أيلول/سبتمبر، أدت حالات الجمود في عمليات إحلال السلام إلى ظهور أوضاع مجمدة يمنع فيها الناس من العودة إلى ديارهم. وإني لأتردد في تسمية هذه الأوضاع بحالات ما بعد النزاع، ذلك لأن المنازعات لم تنحل من الناحية الفعلية، رغم أن خوض الحروب قد توقف فعلا. وقد وصل حجم حالات تشريد الناس إلى مستوى مذهل. فهناك ما يزيد بكثير على مليون شخص يعيشون كلاجئين أو مشردين داخليا في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا. وإني لأشعر بالأسف لأن التصدي لهذه الحالات لم يعد من أولويات المجتمع الدولي في وقت يشهد أزمات أخرى أكثر إلحاحا.

إن اللاجئين والمشردين لربما لم يعودوا مستهدفين بصورة مباشرة في منطقة جنوب القوقاز، ولكن الدعم الحقيقي لحقهم الذي لا يجوز إنكاره في العودة إلى ديارهم يختلط أحيانات بالرغبة في تحقيق مكاسب سياسية من حالتهم. فالمحنة التي يعيشها هؤلاء تخدم هذا الغرض على نحو أفضل إذا ما بقيت دون حل. وأود أن أطلب من الحكومات في هذه المنطقة أن تعمل بمزيد من الثبات وبتقدير للطابع الملح لهذه الحالة على معالجة المشاكل الفورية للمشردين، وبخاصة مشكلة الإيواء. كما أنني أحث جميع الحكومات المعنية على دعم المحادثات الثنائية بين أرمينيا وأذربيجان التي تظهر فيها دلائل على إحراز تقدم، والعمل بمزيد من النشاط على تشجيع مفاوضات السلام في جورجيا.

وإلى الشرق من هذه المنطقة، أخذت حالة تشرد السكان في أفغانستان تتزايد تعقيدا. فقد أدى تجدد القتال إلى حدوث حركات تشرد جديدة. ويقدر أن يكون هناك الآن ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ شخص من المشردين داخليا نتيجة لذلك، ولا يصل لهؤلاء سوى قدر ضئيل جدا من المساعدة. وفي الوقت نفسه، تتواصل عملية إعادة اللاجئين إلى ديارهم من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان اللتين لا تزالان، بعد مضي نحو ٢٠ سنة، تتحملان أعباء نحو ٢,٦ من ملايين اللاجئين. ويجب التشديد هنا على نقطتين، أولاهما أن إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق التشرد الداخلي أو مناطق عودة اللاجئين غير متاحة إلا بقدر ضئيل، وهي مسألة تثير بالغ القلق. أما النقطة الثانية فهي أن مشكلة اللاجئين الأفغان، وهي من أقدم وأكبر المشاكل في العالم، لا تلقى إلا قدرا ضئيلا جدا من الاهتمام.

تكييف الإدارة مع التغيرات الخارجية

السيد الرئيس،

إن الحالات التي وصفتها تبرز أهمية المراعاة المستمرة للحاجة إلى تحسين إدارة ولايتنا المتمثلة في حماية اللاجئين، وبخاصة في حالات الطوارئ. ولقد شرعنا منذ عام ١٩٩٦ في تنفيذ عملية تغيير رئيسية تركز على التفويض واللامركزية، ومعالجة حالات اللجوء معالجة شاملة، وزيادة تحسين الوظائف المسندة في حالات الطوارئ. ولقد واصلنا طوال العام الماضي العمل على معالجة عناصر هذه العملية. وهناك احتياجات أخرى للتغيير والتحسين باتت واضحة. واسمحو لي أن أبرز خمسة مجالات تستحق اهتمامكم.

أولا، لقد سجلنا في عام ١٩٩٩ معدلا من أعلى معدلات نشر موظفي الطوارئ منذ إنشاء نظامنا الخاص بالاستجابة لحالات الطوارئ في عام ١٩٩٢. فقد تم نشر أكثر من ١٠٠ شخص - بمن فيهم موظفون من الوكالات الشريكة للمفوضية السامية - بين آذار/ مارس وحزيران/يونيه للعمل في منطقة جنوب البلقان وحدها. كما واصلنا، في الوقت نفسه، إيفاد الموظفين للاستجابة لحالات طوارئ أخرى. وقد أدى هذا إلى استخدام مفرط لطاقتنا، حيث إننا لم نلجأ إلى تعيين موظفين خارجيين. ولكننا قد استخلصنا بعض الدروس. وبالنظر إلى الدور التنسيقي الذي نؤديه في معالجة حالات اللجوء الطارئة، لا بد لنا من تعزيز طاقتنا الاحتياطية في حالات الطوارئ على مستويي الإدارة العليا والمتوسطة، بما في ذلك في مجالات مثل إدارة الحماية. ويجب علينا أن نحسن الآليات التي تستدعي النشر المبكر للموظفين في حالات الطوارئ ونقل المهام إلى موظفين لأجل أطول. كما يجب أن نوسع ونعزز أنشطة تدريب الموظفين في جميع المناطق.

ويسرني هنا إبلاغكم بأن الطبعة الثانية التي طال انتظارها لـ "دليل المفوضية السامية بشأن حالات الطوارئ"، وهي طبعة تستوفي طبعة عام ١٩٨٢، قد نشرت هذه السنة.

ثانيا، لقد أنجزنا عملية إعادة تنظيم تبسط مجمل عملية الإدارة في المفوضية السامية. وهناك الآن إدارتان تتوليان المسؤولية عن الحماية الدولية والعمليات الدولية على التوالي. وأود أن أشدد، بصفة خاصة، على أن من الأهداف المحددة لعملية إعادة الهيكلة هذه ما يتمثل في ضمان إسناد الدور المناسب لإدارة الحماية الدولية في المساهمة في مجمل عملية صنع القرارات. وهناك شعبة تعنى بقضايا الاتصال والإعلام أعيد فيها تصنيف الوظائف الرئيسية التي كانت تؤدى بصورة مستقلة في السابق. وقد أدرجت في إطار شعبة أخرى المهام المتعلقة بإدارة جميع الموارد - البشرية والمالية والمادية. ومن الأمور المرتبطة على نحو واضح بعملية إعادة تنظيم المقر ما تمثل في إعادة هيكلة العمليات في أفريقيا مع إنشاء ثلاث إدارات إقليمية مقرها في الميدان. وهناك إدارة رابعة، توجد في المقر، تتولى المسؤولية عن قضايا السياسة العامة والتنسيق والإعلام.

ثالثا، لقد واصلنا تطوير نظام شامل لإدارة العمليات. وجرى استنباط إطار جديد للتخطيط والإدارة المالية يشدد تشديدا إضافيا على قضايا الحماية وإيجاد الحلول ضمن استراتيجياتنا الميدانية. وسيستحدث نظام جديد لبرامج الحاسوب من أجل دعم هذا الإطار.

رابعا، أدمجت ميزانية عام ٢٠٠٠ المعروضة عليكم من أجل إقرارها وذلك في إطار هيكل موحد يلغى فيه الفصل بين البرامج العامة والبرامج الخاصة. وهذا يعكس رغبتكم في رؤية تنظيم أبسط للميزانية. ولقد اتخذنا خطوة جريئة، ولكن الهيكل الجديد يمثل عرضا أوضح بكثير لاحتياجاتنا، كما أنه يسمح بتقديم تقارير أكثر شفافية عن استخدام الموارد. وآمل أن يؤدي هذا إلى تشجيع الحكومات على تخصيص التمويل الملائم بطريقة مرنة وفي الوقت المناسب.

خامسا، سنبدأ أيضا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ في تنفيذ مجموعة تدابير جديدة لإدارة الموارد البشرية. وستستند هذه المجموعة إلى نهج جديد يهدف إلى ضمان وجود صلة أفضل بين المهارات والمتطلبات الوظيفية ونظام إعلان الوظائف، فضلا عن سياسة للترقيات تستند إلى الجدارة وتتسم بقدر أكبر من الشفافية. ومن أجل دعم هذه التحسينات، شرعنا في تنفيذ استراتيجية طموحة للنهوض بالموظفين تستند إلى خمسة برامج تعلم أساسية، مما يمثل استجابة للتوصيات التي تمخضت عنها مختلف عمليات تقييم التدريب، فضلا عن التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في السنوات الماضية.

العمل الإنساني والاستجابات الدولية للأزمات

السيد الرئيس،

لقد نشبت منازعات جديدة بينما لا تزال الأزمات القديمة دون حل. والمجتمع الدولي يبحث عن استجابات أسرع وأكثر فعالية. كما أن النقاش المتجدد الدائر حول "التدخل الإنساني" يدل على الاهتمام

بتحديد الوسيلة الأنسب للاستجابة الدولية لحالات المنازعات، مثل الحالة في كوسوفو أو في تيمور الشرقية.

إن النوع السائد من الحروب الجديدة - وهو يربط في الوقت نفسه بين جبهات داخلية ودولية - يؤثر في الأمن الإقليمي. ورد فعل البلدان يكون سريعا عندما تشعر أن الأمن والاستقرار مهددان في منطقتها. والنتائج التي تنطوي عليها هذه الحالات مختلطة وتستحق دراسة متأنية. ففي كوسوفو، أدت الإجراءات التي اتخذتها منظمة حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف إلى عكس اتجاه عملية التطهير الإثني لألبان كوسوفو وأتاحت عودتهم إلى ديارهم، ولكن النزوح الجماعي للصرب وغيرهم من الأقليات قد حال دون إنجاز هذه المهمة بالكامل. وفي سيراليون، استغرق الجهد الذي بذله فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا من أجل إنفاذ عملية السلام فترة من الوقت، وقد جاء بعد تعرض الكثير من المدنيين للقتل أو التشويه أو التشريد، وقد كان أقل شمولا من المستوى الممكن، الأمر الذي يعزى أساسا إلى نقص الموارد. ولكن هذا الجهد قد استطاع أن يحتوي الأزمة. وفي أفريقيا الوسطى، لم يحدث أي تدخل عسكري من أجل استعادة السلام. غير أن كلا من اتفاق لومي واتفاق لوساكا يمكن أن يتيح إمكانيات لإحلال السلام إذا ما حظي الاتفاقان بدعم ملائم وسريع من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأود أن أشدد على أنه ما كان ليتسنى التوصل إلى أي من هذين الاتفاقين بدون الجهود الإقليمية. وفي تيمور الشرقية، تعمل القوة الدولية لتيمور الشرقية، بقيادة قوات إقليمية، على استعادة سيادة القانون في هذا الإقليم - وهي محاولة أولى ضرورية لوقف الأعمال الوحشية الواسعة الانتشار، ولكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق إعادة البناء وإنشاء إدارة منظمة.

وإنني أرحب بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام في المناطق المضطربة. إلا أن هناك، من وجهة نظر المفوضية السامية، جوانب جديدة ومعقدة لعمليات التدخل هذه لا بد لنا من معالجتها - وأشير بصفة خاصة إلى جانبين منها. أولا، دور القوات العسكرية في العمليات الإنسانية. وثانيا، اكتظاظ الحيز الإنساني في حالات الطوارئ البارزة جدا.

وكما سبق لي أن ذكرت، فإن الخدمات التي تقدمها القوات العسكرية - وبخاصة تلك التي يمكن أن توفر قيمة مضافة من حيث القدرة التنظيمية التقنية والواسعة - تكون مفيد إلى أقصى حد في حالات الطوارئ الإنسانية الواسعة النطاق. ففي ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على سبيل المثال، اتفقنا مع القوات العسكرية على أن تقتصر مهامها على عدد من الخدمات المحددة تحديدا واضحا: الخدمات اللوجستية في المطارات والموانئ، ونقل اللاجئين والبضائع، وإنشاء المخيمات، وعمليات إصلاح الطرق.

غير أن هناك بعض المخاطر. ففي أزمة كوسوفو، ظهرت حالات قدمت فيها القوات العسكرية المساعدة مباشرة، وقد فعلت ذلك أحيانا بهدف اكتساب المشروعية وجذب الأنظار إليها. وقد أدت هذه الأحداث إلى إضعاف التنسيق وحرمان الوكالات الإنسانية المدنية من الفعالية وقوة التأثير. وبعبارات أعم، يمكن القول إن مشاركة القوات العسكرية في العمليات الإنسانية قد تعرض اللاجئين - في حالات معينة - لمخاطر النزاع أو أنها قد تدخلهم طرفا فيه، مما يعرض أمنهم للخطر. ومن الضروري، لهذا السبب، المحافظة على تمييز واضح: فالقوات العسكرية يمكن أن تدعم الوكالات التي تضطلع بولايات إنسانية

ولكنها لا ينبغي أن تحل محلها. فهذه الوكالات وحدها هي التي تتمتع بالاستقلال الضروري والمبدئي عن الاعتبارات السياسية. كما أن الخبرات والدراية الفنية اللازمة لمعالجة البعد الإنساني للأزمات - أي معاناة المدنيين، وصدماتهم، وأهوال الفرار، وما ينطوي عليه الوجود في المنفى من آلام وعدم يقين - متوافرة لدينا نحن، أي لدى الوكالات الإنسانية المدنية. وينبغي للقوات العسكرية أن تكفل مراعاة تقسيم العمل الذي سبق الاتفاق عليه وأن تسعى جاهدة إلى ضمان الفهم العام الصحيح لهذا التوزيع للعمل.

وقد أظهرت أزمة كوسوفو أنه في حالة طوارئ تسلط عليها الأضواء، أصبح حيز عمل الوكالات الإنسانية مكتظا إلى حد لا يمكن تحمله. وبالنسبة للعديد من القوى الفاعلة المختلفة، يكاد عامل "الوجود هناك" والنظرة إلى هذه القوى باعتبارها تتعامل مباشرة مع مشاكل اللاجئين يشكلان ضرورة من الضرورات. وكثيرا ما استخدمت الحكومات الموارد الإنسانية بصورة مباشرة وثنائية. وقد أدت هذه الاتجاهات أيضا إلى تقليص قدرة الوكالات الإنسانية على العمل.

إنني أتفهم الضغط الذي يمارسه الرأي العام الساخط على الحكومات لكي تتصرف بسرعة من أجل تخفيف حدة المعاناة. كما أنني أوافق على أن للتنسيق فيما بين الوكالات الإنسانية أهميته، وأقصد بالتنسيق توزيع العمل توزيعا واضحا بحسب الولايات والقدرات. إلا أنه ينبغي للحكومات أن تساعد الوكالات الإنسانية في تنظيم حيز عملها بدلا من إضعاف هذا العمل من خلال تجاوزه أو إثقاله بالأعباء. وقد قيل الكثير عن عدم التناسب الواضح جدا بين المعونة المتدفقة إلى منطقة جنوب البلقان خلال أزمة كوسوفو، ومستوى الموارد المتواضع الذي أتاحته الحكومات للاستجابة لأزمات أخرى لا تقل خطورة، وبخاصة في أفريقيا. وإني أقر هذه الانتقادات وأعتقد أن توجيه الموارد عن طريق الوكالات المتعددة الأطراف يمكن أن يساعد في معالجة جزء من هذا الاختلال على الأقل. ولذلك فإني أود أن أطلب من اللجنة أن تعيد تأكيد دعمها للعمل المتعدد الأطراف، مع الحرص إلى أقصى حد ممكن على تجنب أي إغراء بإدراة القضايا الإنسانية إدارة جزئية أو لتحويل العمل الإنساني إلى عمل ثنائي.

حماية اللاجئين: ولاية فريدة لا يمكن الاستعاضة عنها

وأود أن أذهب إلى أبعد من ذلك لأتناول مسألة جوهر ولاية المفوضية السامية ذاته. فعمل المفوضية السامية هو بطبيعة الحال عمل إنساني - إنقاذ حياة الناس وتقديم الدعم الأساسي لهم. ولكن ولايتها الأساسية أكثر تحديدا من ذلك بكثير، ذلك لأنها تعنى بحماية اللاجئين والبحث عن حلول لمشاكلهم.

والحماية تتمثل، في المقام الأول، في منح اللجوء للفارين من الاضطهاد أو المنازعات. والحماية هي أساسا تحديد حقوق اللاجئين وتعريفها والدفاع عنها والدعوة إلى احترامها. وقد أظهرت أزمة كوسوفو مرة أخرى الحاجة المطلقة إلى إتاحة اللجوء بوصفه أداة من أدوات حماية اللاجئين الرئيسية والمنقذة للأرواح. ومن الفرص البالغة الأهمية لإعادة تأكيد هذه الفكرة، تلك الفرصة التي سيتيحها مؤتمر القمة الخاص القادم الذي سيعقده مجلس أوروبا في تامبيري بفنلندا والذي سيعتمد سياسة الاتحاد الأوروبي في مجالي اللجوء والهجرة. وأود أن أدعو رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون مؤتمر القمة هذا إلى ضمان أن تكون مثل هذه السياسة راسخة تماما في التطبيق السليم والشامل لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. ويتسم النموذج والسابقة اللذان سيتم إرساؤهما قريبا في تامبيري بأهمية رئيسية، لا بالنسبة لمستقبل حماية اللاجئين في الاتحاد الأوروبي فحسب، وإنما أيضا في البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بعد

توسيعه، وكذلك في سائر أنحاء أوروبا والعالم. وإني آمل أن تكون هذه العملية قائمة على رؤية متبصرة واستشرافية لا على مجرد حد أدنى من القواسم المشتركة.

ولكن اللجوء، رغم كونه أمرا لا غنى عنه بالنسبة للحماية، هو مجرد الخطوة الأولى على طريق الحماية. ويتطلب إعمال الحماية طائفة واسعة من الأنشطة. ولا يقتصر دور المفوضية السامية على الدعوة إلى احترام حقوق اللاجئين. فإعمال هذه الحقوق كثيرا ما يتطلب الخوض في مناقشات صعبة - لا حول المبادئ التي لا يمكن أن تكون موضع تفاوض، بل حول طرائق تطبيقها. كما أن الحماية تتخذ شكل التخفيف من محنة اللاجئين، وضمان تلبية احتياجاتهم المادية، وإسداء المشورة لهم، والتخفيف من معاناتهم، ومساعدتهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتأكد من أن المجتمعات المحلية التي تستضيفهم لا تتحول إلى مجتمعات عدائية، وإشاعة الوعي بمشاكلهم على نطاق العالم. وهذا يعني إيلاء اهتمام خاص لأضعف فئات اللاجئين، مثل النساء والأطفال، والمسنين أيضا، وهي مجموعة كثيرا ما تكون منسية على الرغم من تزايد وجودها.

ولدى الاضطلاع بهذا الجانب الأساسي من جوانب ولايتنا، سنواصل بطبيعة الحالة التعاون مع الشركاء الذين تربطنا بهم أوثق العلاقات: الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي؛ والمنظمات غير الحكومية التي تقدم لنا دعما حاسما في تعاملنا المباشر مع اللاجئين؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وكذلك، على نحو متزايد وبخاصة خلال المرحلة الحرجة التي تعقب حالات الطوارئ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

إن اللجوء يوفر الأمان للاجئين. ولكن هذا العمل الحيوي بكل ما للكلمة من معنى يتطلب الشروع في البحث عن حلول لمحنة اللاجئين في أبكر وقت ممكن. وهذا البحث يتمثل في تحديد خيارات واقعية، تستخلص من حالات شديدة الصعوبة، لإتاحتها للاجئين، وإيجاد السبل التي تكفل تعريف اللاجئين بهذه الخيارات تعريفا كاملا. ومن الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح هذا العمل - وهي، إذا جاز التعبير، نقطة تتلاقى عندها جميع جهودنا - ما يتمثل في الوجود في الميدان مع اللاجئين، الأمر الذي يتطلب أن تتاح لنا إمكانية الوصول إليهم بصورة كاملة وبحرية. وهذا ما يجعل حماية اللاجئين تمثل سبب وجود المفوضية السامية في تيمور الغربية. وهذا أيضا هو السبب الذي يجعل بعض الحالات التي ينخفض أو ينعدم فيها مستوى وجودنا، مثل أفغانستان أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو بعض مناطق ليبريا وسيراليون، مقلقة إلى هذا الحد. وفي بعض الأحيان، تكون الخيارات محدودة جدا ولكنها قد تكون كثيرة ومتنوعة في بعض الأحيان الأخرى بفضل حسن تعاون الحكومات. ويتمثل الهدف المثالي بالنسبة لأية حالة من حالات اللجوء في تعزيز الأوضاع التي تتيح للاجئين اعتماد الخيارات الحرة والمدروسة فيما يتعلق بمستقبلهم. وليست هناك طريقة أفضل لاستعادة الكرامة لحياة اللاجئ من إتاحة الإمكانية له لإجراء مثل هذا الاختيار.

ولذلك فإن ولاية المفوضية السامية تتسم بهوية محددة جدا، وهي ولاية أود أن أؤكد على أنه لا يمكن أن تستبدل بها أشكال أخرى أعم من أشكال العمل الإنساني. فعندما تنطوي الأزمات الدولية على عنصر لجوء، يجب أن تستند طريقة الاستجابة إلى مبادئ حماية اللاجئين. ويجب احترام ولاية المفوضية

السامية باعتبارها الجهة القيمة على هذه المبادئ، وكذلك بوصفها الجهة التي كلفها المجتمع الدولي بمهمة السعي إلى إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين.

إن جميع الأنشطة التي وصفتها - من الدفاع عن حق اللجوء، إلى مساعدة اللاجئين في المنفى، إلى البحث عن حلول - تتطلب توافر خبرة فنية محددة. فهي ليست مجرد أنشطة إنسانية. بل إنها راسخة في طابع الحماية الذي يتسم به العمل المتعلق باللاجئين. وفي الوقت الحاضر، بات حيز العمل المتاح للمفوضية السامية ولشركائها في ضمان الحماية للاجئين مهددا في بعض الأحيان. وأود أن أطلب منكم مساعدتنا في تحسين تحديد حيز عملنا والدفاع عنه لا من أجلنا - فنحن جميعا موجودون هنا لكي نعمل - وإنما من أجل ملايين الناس الذين نهتم بهم.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أورد مثالا اعتبره مناسبا جدا لهذه المناقشة. ففي تموز/يوليه، قمت بزيارة المكسيك. ولقد شاركت، إلى جانب الرئيس المكسيكي السيد سيديليو والرئيس الغواتيمالي السيد آرسو، في احتفال بمناسبة اختتام برنامج إعادة اللاجئين الغواتيماليين إلى الوطن. وقد اختار بعض اللاجئين العودة، واختار بعضهم التجنس، بينما طلب بعض اللاجئين الآخرين أن تتاح لهم إمكانية البقاء في المكسيك كمهاجرين. وقد كان لقبول المكسيك للاجئين، وسير غواتيمالا المستمر والصعب على طريق تحقيق السلام والوفاق، والعمل الخلاق والشجاع الذي اضطلع به على مدى العديد من السنوات موظفون متفانون تابعون للمفوضية السامية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أهمية عظيمة في دعم الجهود المبذولة من قبل اللاجئين أنفسهم من أجل إعادة بناء حياتهم. وأعتقد أن هذه الحالة تمثل بحق حالة يقتدى بها على صعيد التشارك في توفير الأمان لمجموعة من اللاجئين ومساعدتهم وإتاحة الخيارات لهم - أي التشارك في مجال الحماية. ومن أجل جعل هذا الإنجاز أوفى وأكمل، فقد أعلنت حكومة المكسيك أنها تنوي الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. ومن شأن هذا أن يشكل مثالا هاما أود أن أوجه إليه اهتمام جميع الدول وآمل أن يقتدي به أعضاء اللجنة الذين لم يوقعوا بعد على هذا الصك الرئيسي من صكوك حماية اللاجئين.

وسوف تشهد سنة ٢٠٠٠ ذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء المفوضية السامية. ونحن لا نريد أن نحتفل بعيد ميلاد المفوضية السامية - فهي قد أنشئت من أجل حل مشكلة، ومن ثم فإن عمرها المديد يشكل علامة سيئة. بل إننا نريد أن نحتفل باللاجئين - نعم، إنني أعتقد أنه ينبغي لنا أن نحتفل باللاجئين! أن نحتفل بشجاعتهم وصبرهم وتصميمهم وعزمهم. كما أن ثمة جوانب في عملنا نحن ينبغي أن تكون مصدر اعتزاز لنا بصفة خاصة مع اقتراب هذه المناسبة الهامة. وهي جوانب تتمثل في قدرتنا المتجددة على إتاحة الفرص للاجئين، والوسائل الكفيلة بوضع هذه الفرص موضع التنفيذ. ومن شأن هذا أن يساعد اللاجئين على ألا يكونوا عبئا، بل وألا ينظر إليهم باعتبارهم عبئا. كما أن من شأنه أن يساعدهم في تقديم مساهمات إيجابية، خلال فترة النفي الصعبة، في خدمة المجتمعات المحلية التي تمنحهم اللجوء. وحالما يتم إيجاد حل لمحنتهم، ويعودون إلى ديارهم، أو يستقرون في بلد جديد، سيجدون في ذلك ما يساعدهم على أن يصبحوا بالكامل جزءا من مجتمعاتهم. كما أن هذا سيساعدهم، بفضل الجهود المشتركة التي نبذلها جميعا أيضا، على أن يأملوا بأن يكون لهم مستقبل وأن يشعروا بوجود هذا المستقبل.

المرفق الثالث

ملخص الرئيس للبند ٤ من جدول الأعمال: الموضوع السنوي
(تعزيز التشارك لتأمين الحماية، بما في ذلك على مستوى الأمن)

(٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

إن نطاق ومدى المناقشة التي دارت بشأن الموضوع السنوي، "تعزيز التشارك لتأمين الحماية، بما في ذلك على مستوى الأمن"، كانا غنيين وواسعين بالفعل. وإن مناقشتنا للتشارك، التي هي مدرجة في النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تبدو مناسبة بوجه خاص حيث أننا نستعد للذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المفوضية السامية. وليس في نيتي تقديم ملخص شامل، بل بالأحرى تركيز الانتباه على بعض النواحي الرئيسية لمناقشتنا.

وأنا واثق من أن المفوضة السامية تقدر ما أغدق من ثناء على عمل مكتبها خلال العام الماضي، وهو المكتب الذي شهد أحداثا فاجعة في أفريقيا والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وفي عهد قريب جدا، في تيمور الشرقية؛ وبالمثل، فإنها تقدر ما قدمتموه من معلومات بشأن التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي اتخذتموها مع الشركاء الوطنيين. ولقد أبلغت وفود عديدة أيضا عن خطط شاملة نفذت لتوطيد السلام وضمان التسامح. وقدمتم أيضا رسالة واضحة بخصوص تعزيز سلامة وأمن الموظفين المعنيين بالأمور الإنسانية، وهي قضية ينبغي أن تولى اهتماما متزايدا باطراد، وهي تولى بالفعل هذا الاهتمام.

إن البيان الافتتاحي الذي أدلت به المفوضة السامية، والذي ركز على التحديات الجديدة التي تواجه مكتبها وعلى نتائجها بالنسبة إلى الأنشطة الإنسانية، قد قوبل بالترحيب الحار. وإن دور القوات العسكرية في العمليات العسكرية، واكتظاظ الحيز الإنساني في حالات الطوارئ البارزة جدا، هما تطوران حدثا خلال العام الماضي وتسعى المفوضية السامية للتصدي لهما. ولقد أكدت المفوضة السامية أنه برغم الأحداث التي وقعت مؤخرا في أنحاء العالم، يبقى صون مبدأ اللجوء وضمان توفير خيارات للاجئين الهدفين الأساسيين للمفوضية السامية.

وقد كان أيضا للجنة شرف الاستماع إلى البيانين اللذين أدلت بهما كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. فقد شددت السيدة بيلامي على التعاون الوثيق القائم بين مكتبها ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن المشاكل المتصلة بالأطفال باعتبارهم مجموعة ضعيفة للغاية ضمن مجمل حالات اللاجئين. كما وجهت الانتباه إلى علاقة التشارك من أجل التعاون التي أقيمت بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، مشيرة إلى أن هذه العلاقات، وإن كانت لم تبلغ حد الكمال، تشكل نموذجا جيدا. وقد أبرزت السيدة روبنسون العلاقة الوثيقة القائمة بين مكتبها ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن حقوق الإنسان والحماية والمساعدة المقدمتين إلى اللاجئين.

إن ورقة المعلومات الأساسية بشأن الموضوع السنوي قد زودت اللجنة التنفيذية بأساس مفيد للمناقشة. وإن مداخلاتكم تناولت مجموعة كبيرة من القضايا.

وفي مجال الحماية والأمن، سلمتم بتعقد البيئة العالمية التي تنفذ فيها الأعمال الإنسانية، ولا سيما فيما يخص العلاقة بين العمليات الإنسانية والقوات العسكرية. وقد انعكس هذا في دعمكم لتوصيات الأمين العام بشأن حماية المدنيين في المنازعات المسلحة، وفي الاهتمام القوي الذي أبدي بفكرة "سلم الخيارات" التي طرحتها المفوضة السامية لمعالجة الأمن وفصل العناصر المسلحة عن المدنيين في الأماكن المستضيفة للاجئين. ووجه الانتباه إلى دور مجلس الأمن في هذا الشأن. وبوجه أعم، لقد لاقت المفوضية السامية التشجيع لكي تواصل تزويد مجلس الأمن بالمعلومات من أجل تأمين الحصول على مزيد من الدعم بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا. واعتبر التدريب عنصرا هاما من عناصر جهود المفوضية السامية لمواصلة العلاقات التشاركية، وخصوصا فيما يتعلق بأفراد الشرطة الذين يساعدون في ترتيبات الأمن الخاصة بالمخيمات.

وفيما يتعلق بالمفوضية السامية وشركائها، فقد اعتبرت ذات أهمية جميع مستويات العلاقات التشاركية، بما فيها مع الدول، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والسكان المحليين، والعناصر الأخرى من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وأكد الكثيرون ضرورة المحافظة على علاقة التشارك مع اللاجئين ومع الأشخاص المشردين الآخرين باعتبار ذلك وسيلة لضمان مشاركتهم في إيجاد حلول لمحنتهم. كما أعرب عن الدعم لجهود المفوضية السامية لـ "إجراء مشاورات خارجية" وعملية بروكنغز والمبادرات الإقليمية، وأيضا لجهودها لتقوية أو إقامة علاقات جديدة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، والأكاديميات والقطاع الخاص. ورحب الكثير من المتكلمين بالتشارك والمشاورات الخارجية مع المنظمات غير الحكومية في إطار عملية التشارك في العمل المجدد لنشاطها.

وقد شغلت الأزمات الحديثة العهد في أفريقيا حيزا بارزا من مناقشاتنا. ولم يقتصر الأمر على المناقشات الواسعة التي جرت بشأن بلدان ومناطق مختلفة، بل أثيرت شواغل حول التفاوت في توجيه الانتباه وما يترتب على ذلك من تخصيص للموارد. وأكدت وفود كثيرة ضرورة أن يوفر المجتمع الدولي موارد كافية لمعالجة حالات اللاجئين الخطيرة جدا في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن تخصيص الموارد لآخر الأزمات ينبغي أن لا يجري على حساب الأزمات المتطاولة في أفريقيا. وهذه رسالة يجب إبقاؤها في البال. كذلك أشارت عدة وفود إلى أن موضوع هذه السنة يتبع منطقيا مناقشات السنة الماضية حول التضامن الدولي وتقاسم الأعباء وأن هذه المسألة لا تزال تحتاج إلى معالجتها.

وعلاوة على ذلك، كانت من الأمور المشجعة ملاحظة الدعم القوي الذي منح للمبادرات الإقليمية التي حدثت مؤخرا، مثل اتفاقي لومي ولوساكا بشأن وقف إطلاق النار، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر، والمزيد من التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية السامية. فهناك رغبة واضحة في إحلال السلام في أفريقيا.

وثمة شاغل آخر أحطت علما به بكل وضوح هو ضرورة أن يدرس المجتمع الدولي والمفوضية السامية وهذه اللجنة والمنظمات غير الحكومية، بصورة عميقة، أثر تجمعات اللاجئين الضخمة في البلدان المضيفة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة والهيكل الأساسي والسكان المحليين.

ولقد طرحت علينا وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة العامة عدة أسئلة لكي ننظر فيها:

لماذا نحتاج إلى التشارك؟

أولا، أعتقد أن العلاقات التشاركية ضرورية لأن العمل معا هو أكثر فعالية وكفاءة من الانفراد بالعمل.

وتستطيع المفوضية السامية، بعملها الوثيق مع الدول، أن تكفل أن تحظى بالتأييد المبادئ الأساسية التي تشكل الأساس لولايتها والصكوك الدولية الواجبة التطبيق في حالات اللاجئين، ونستطيع أن نبدأ بعكس اتجاهات التمييز وكراهية الأجانب والحدود المغلقة، المثيرة للقلق، من جهة، بينما نعالج مسائل الهجرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع وإساءة استخدام اللجوء، من جهة أخرى. ويمكن أيضا أن ينتج التضامن الدولي وتقاسم الأعباء عن العلاقات التشاركية، كما يقدم مثلا على ذلك برنامج الإجلاء الإنساني في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي ذكر كبرهان رائع وحديث العهد على هذا الأمر.

ويمكن، بالعمل مع المنظمات الدولية الأخرى -- الشركاء من وقت طويل في مجال المساعدة الإنسانية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والشركاء الجدد، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية، وغيرها -- الاستفادة من الميزات النسبية والخبرات والكفاءات التي تتحلى بها هذه المنظمات لكفالة تناول مشاكل التشرد بمزيد من الشمول. وقد جرى تأكيد دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد.

ونستطيع، بالعمل مع المنظمات الإقليمية، أن نضع نهوجا جديدة تأخذ في الحسبان العلاقات الخاصة التي يمكن بها لهذه المنظمات التأثير في حالات اللاجئين وأن نقوي قدرتها على معالجة الأسباب الأصلية للتشرد. ويمكننا أن نرى بالفعل ثمار ذلك في تفاعل المفوضية السامية مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والمؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي وكومنولث الدول المستقلة، من بين منظمات أخرى. وإن النهوج الإقليمية إزاء التشرد، مثل خطة العمل الشاملة (في الهند الصينية) وخطة العمل المتفق عليها (في أمريكا الوسطى) قد أثبتت قيمة التشارك الفعال على المستوى الإقليمي.

ونستطيع، بالعمل مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، أن نعبئ احتياطيا واسعا من المعرفة وخبرة القاعدة الشعبية والاهتمام من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في وقت أنسب وبصورة فعالة، ونستطيع، بالمشاورات الخارجية مع الشركاء الجدد، كما أظهرت ذلك الزيارة التي قامت بها مؤخرا المفوضة السامية لبلدي إسبانيا، أن نساعد على إيقاظ الوعي لدى الجمهور العالمي فيما يتعلق بحاجات

اللاجئين والمشردين، بينما يجري في الوقت ذاته إيجاد موارد جديدة لدعم جهودنا الرامية إلى البحث عن حلول دائمة.

وأخيرا، لا بد لنا من الاعتراف، كما ذكر الكثيرون منا، بأن أهم شركائنا هم اللاجئون أنفسهم، بمن فيهم النساء والأطفال الذين يشكلون الغالبية الكبيرة من تجمعات اللاجئين. فلديهم المعرفة الخاصة والمهارات التي يمكن أن تعزز فعالية المساعدة التي نقدمها، وأن تكفل، بمساعدتنا، أن يكونوا قادرين على الاشتراك في تصميم وتنفيذ أنشطة لصالحهم، وفي عمليات بناء السلام، وفي فرصة القيام باختيارات بشأن مستقبلهم.

ما هي عناصر علاقات التشارك الناجحة؟

علق الكثيرون منكم على هذا الأمر، ويبدو أن هناك اتفاقا واسعا على النقاط التي عرضتها المفوضية السامية في وثيقة المعلومات الأساسية. وبصورة جماعية، يبدو أننا متفقون على ما يلي:

يجب أن تكون علاقات التشارك مبنية على الثقة المتبادلة والقبول والاحترام المتبادلين. ويجب أن يكون لها هدف واضح ذو ضوابط متفق عليها، وأن تأخذ في الاعتبار ما يأتي به كل مشترك إلى هذه العلاقات؛ وعملية شفافة ذات اتصال صريح فيما بين جميع الشركاء؛ ومراكز تنسيق وتدريب مناسب للشركاء المشتركين. ويجب أن تكون أيضا لدى كل شريك آليات داخلية للتقييم.

هل هناك حدود لعلاقات التشارك؟

بالتأكيد، هناك بعض القيود.

إن المفوضية السامية، باعتبارها الشريكة الرئيسية في حالات اللاجئين، يجب أن تضمن أن ولايتها ومبادئها الأساسية تبقى دائما في مقدمة علاقاتها التشاركية وأن دور الدولة في هذا الشأن يبقى أساسيا. وسيتعين توفير التنسيق الفعال مع المنظمات غير الحكومية الشريكة من أجل تجنب الآثار السلبية للمنافسة، ولا سيما في حالات الطوارئ البارزة جدا التي يمكن فيها أن يصبح الحيز الإنساني مكتظا.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان طابع المساعدة غير المتحيز والإنساني أساسا، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع قوات الأمن.

ما هو أثر علاقات التشارك في الميدان؟

أولا وقبل كل شيء، يمكن لعلاقات التشارك في الميدان أن تعزز توفير الحماية الدولية المقدمة إلى اللاجئين ونوعيتها. ويمكنها أيضا أن تساعد على خلق الظروف من أجل عودة اللاجئين الطوعية الآمنة إلى بيئة آمنة يستطيعون فيها أن يساهموا في إعادة بناء بلدهم الأصلي وتنميته. وسيتطلب ذلك علاقات تشارك أكثر نشاطا بين الحكومات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وأيضا المشاركة المناسبة من جانب المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين واللاجئين.

ويمكن لعلاقات التشارك أيضا أن تشجع إقامة أنظمة إنذار مبكر للمساعدة على درء حالات التشرد.

وينبغي أن تكون علاقات التشارك الفعالة قادرة على المساعدة على تخفيف أثر اللاجئين على المجتمعات المحلية والبيئة المحلية، فتقلل بذلك العبء الواقع على كاهل البلدان المضيفة، بينما يجري العمل في سبيل إيجاد حل دائم. والتشارك أساسي لكفالة أمن المخيمات وطابعها المدني؛ وقد اعتبر أن تحسين أنظمة تسجيل المفوضية السامية للاجئين وسيلة لتخفيف المشاكل الأمنية في المخيمات.

ولكن، أكثر من أي شيء آخر، فإن علاقات التشارك الفعالة التي تضم اللاجئين أنفسهم ستحافظ على احترام كرامتهم وستتيح لهم، بواسطة التخطيط الجاري بعناية والاتصال الصريح، خيارات لا إحسانا.

المسائل التي تتطلب المزيد من المتابعة

كان هناك عدد من المسائل التي تناولتها المناقشات والتي يمكن أن تستفيد من إجراء المزيد من المناقشة.

١ - كيف يمكن مساندة الدول لكي تفي بمسؤوليتها الأولية لحماية اللاجئين؟

٢ - كيف يمكن للشركاء الثنائيين أن يدعموا على خير وجه الأنشطة الإنسانية المتعددة الأطراف؟

٣ - كيف يمكن للقوات العسكرية أن تقدم الدعم على خير وجه إلى العمليات الإنسانية، مثلا في السوقيات الجوية والمينائية، ونقل اللاجئين والسلع، وبناء المخيمات، وإصلاح الطرق؟

٤ - ما هي علاقات التشارك التي يمكن استحداثها نتيجة لعملية بروكنغز لمعالجة الفجوة الموجودة بين الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية المستدامة؟

٥ - كيف يمكن تقوية التنسيق بواسطة علاقات التشارك للاستفادة على خير وجه من الميزات النسبية بينما يجري في الوقت ذاته تجنب ازدواج الجهود؟

٦ - ما هي أفضل طريقة للاستفادة من السكان المحليين في علاقات التشارك المقبلة؟

٧ - كيف يمكننا الحصول على شركاء جدد من مصادر ذات طابع تقليدي أقل؟

٨ - كيف يمكن لعلاقات التشارك العالمية أن تزيد الوعي بالحاجات إلى الموارد وأن تتجنب ازدواج المعايير في تخصيص الموارد؟

٩ - إلى أي مدى يمكن ضم المنظمات غير الحكومية الشريكة إلى الحوار الذي يجري بين الحكومات والمفوضية السامية؟

١٠ - كيف يمكن أن يشترك الشركاء بصورة فعالة في الدروس المكتسبة؟

وبينما هناك جملة من المسائل ما زالت باقية، يبدو واضحا من مناقشاتنا أن علاقات التشارك ستظل تشكل جزءا هاما من الجهود التي تبذل لتلبية حاجات المشردين في أنحاء العالم. وعلينا، بصفتنا أعضاء في هذه اللجنة التنفيذية، أن نلعب دورا كبيرا في هذا المسعى الجماعي.

- - - - -

051199 051199 99-31254

96931254